

ندوة في مجلس النواب عن «تأثير الأزمة السورية على الكيان اللبناني» بالتعاون مع البنك الدولي كنعان ممثلاً بري: الحل بعمل دولي جدي لإعادة النازحين إلى بلدهم

أطلق إجراءات إصلاحية في وزارة المالية خليل: لضبط الإدارة وإعادة ثقة المواطن بها



خليل متوسماً بإيخهورست وبيفاتي (تصوّر)

وضع خارطة الطريق للمعاملات الضريبية الإلكترونية وتنقسم إلى إجراءات فورية تمتد حتى تسعة أشهر وثانية منسوخة الأمد وتمتد حتى 18 شهراً وثالثة طويلة الأمد وتمتد لخمس سنوات.

الرقابة على المراقبين من خلال لجنة للرقابة الداخلية تتبع مباشرة لوزير المالية هدفها تعزيز الرقابة الداخلية. مساعلة ومحاسبة موظفين عند عدم قيامهم بمهامهم وواجباتهم الوظيفية أو ارتكابهم المخالفات أو إساءة استعمالهم للسلطة.

إحالة شركات على النيابة العامة ووقف سرقة المال العام عبر تطوير الإجراءات لمنع تسجيل الشركات الوهمية والمرتبطة بها.

تفعيل دور الملاحظين من الضريبة على القيمة المضافة بغية تعزيز العلاقة مع المكلفين من خلال توعيتهم وزيادة الالتزام الضريبي عبر اكتشاف غير الملتزمين وإداراتهم وتقليل التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات.

المداورة المتأنظمة بين الموظفين على قاعدة الحد من الفساد، اكتشاف المهارات، تطوير الخبرات وتحفيز الموظف لتكون الوظيفة المناسبة للشخص المناسب.

استحداث وحدة التدقيق الداخلي للأنظمة المعلوماتية وتتبع مباشر لمكتب الوزير وهدفها تحسين فعالية إدارة المخاطر الرقابية، التأكد من اتباع المعايير العالمية للتدقيق الداخلي للأنظمة، ضبط الأنظمة الضريبية على صعيد أمن المعلومات والمستخدمين والقيام في شكل استباقي بمراقبة ووضع خطط العمل حول المخاطر الأساسية.

الربط الإلكتروني بين الجمارك والإدارة الضريبية لتفعيل ضبط الضرائب والرسوم الجمركية وإنشاء ربط مباشر بين نظامي الجمارك والضرائب في ما يخص معلومات المكلفين وعمليات الاستيراد والتصدير والمخالفات والشوائب الملحوظة.

وأوضح الغاية من هذه الإصلاحات بالقول: «البعض يعتقد أننا طرحتها اليوم عشرة نقاط وأن هذا أمر مبالغ فيه وأنه ربما مجرد شعار يطلق في مناسبة كهذه. أؤكد أنّ العمل هو عمل تراكمي وأنه ينطلق أساساً من الإدارة وهي موجودة اليوم وهي إرادة إصلاحية تغييرية تعمل على ضبط الإدارة وإعادة ثقة المواطن بها. وكلنا معنيين بإعادة هذه الثقة وأن نعمل جميعاً من أجل تعزيزها لأنّ فيها ثقة عامة بوطننا لبحضرتنا جميعاً كونه ملاذاً لنا في البداية وفي النهاية».

أطلق وزير المالية علي حسن خليل سلسلة إجراءات إصلاحية في المديرية العامة لوزارة المالية وافتتح قاعة المحاضرات في مبنى الواردات والضريبة على القيمة المضافة T.V.A، المجهزة بأحدث التقنيات بتحويل من الاتحاد الأوروبي، في حضور رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان السفيرة أنجلينا إيخهورست. بداية، تحدث المدير العام لوزارة المالية آن بيفاتي، عرض لواقع إيرادات الوزارة وحاجتها إلى خطوات إصلاحية، مشيراً إلى «التحسينات النوعية التي سوف تحدثها الإجراءات».

إيخهورست

ثم تحدثت إيخهورست التي أشارت إلى أنّ «القاعة التي تم افتتاحها مولدة من الاتحاد الأوروبي بمبلغ 805.000 يورو، وهي مجهزة بأحدث التقنيات، ما يسهل دورات التدريب في وزارة المالية».

وقالت: «لقد شاركتنا في حادثة النظام الضرائبي في لبنان مع اعتماد أنظمة إدارية وقوانين ضريبية».

وإن أوضحت أنّ «هذه القاعة ستؤمّن لموظفي وزارة المالية التدريب المناسب لتبادل وتطوير المبادرات التي ستجري في السنين المقبلة»، نوهت «بالجهود التي يقوم بها وزير المالية بالسعي إلى إقرار موازنة في مجلس الوزراء».

ثم أعلن خليل عن سلسلة الإجراءات التي اتخذها وزير المالية في إطار الخطة الإصلاحية التي تسعى الوزارة إلى تطبيقها.

وأشاد بإيخهورست مشدداً على «الالتزام بالشفافية القائمة بين لبنان والاتحاد الأوروبي، وبين وزارة المالية تحديداً ومؤسسات الاتحاد الأوروبي الإدارية والمالية والتي طالما رفدت الإدارة بالكثير من الخبرات والتجارب والإنكياثات».

وعد الإجراءات كالآتي:

«إطلاق مركز الاتصالات وتنظيم هيكلته وذلك بغية تعزيز العلاقات مع المكلفين وتسهيل أمورهم، ولعب دور استباقي للتواصل معهم وتشجيعهم على الإبلاغ عن المخالفات».

إنشاء الشبكات الموحد الإلكتروني للمكلفين وتقليل التعاطي المباشر مع المواطنين، وأبرز أهدافه التبليغ الإلكتروني وتقديم ومتابعة جميع المعاملات الكترونياً داخل لبنان وخارجه.

عدة منها مثلاً مشروع دعم البلديات التي تتعرض اليوم للضغط السكاني على مستوى البنية التحتية والصرف الصحي أو الصحة والتعليق نتيجة التدفق السوري.

لقد تعهدنا بأنّ البنك الدولي سيرفع من سقف التمويل والإعانة لهذه البلديات وبدناً اليوم بهذا المشروع وإن شاء الله سيتوسع أكثر فأكتر ليغطي أكبر عدد من البلديات. وهناك البعد الثاني لهذا الإستراتيجية وهو المتوسط والطويل المدى، وهذا هو البعد الذي يرتكز على موضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان».

وأضاف: «من المشاريع التي بدأنا فيها مشروع سدّ بصري، وهو مشروع حيوي وطني، وتحديداً مع رئيس لجنة المال والموازنة الأستاذ إبراهيم كنعان ومع النواب الذين حضروا الورشة عن أهمية المضي قدماً بهذا المشروع لأنه موجود في البرلمان، وهو مشروع طويل المدى، للوصول إلى درجة الانتفاع منه. وبما أنه مشروع طويل المدى علينا أن نبدأ به اليوم قبل الغد، وسيكون موضع مشاورات مع السادة النواب ومع القيادات المعنية للسير قدماً به، وهذا ما يتعهد به البنك الدولي».

وهنا تدخل كنعان لافتاً إلى أنّ «كلمة مشروع سدّ بصري هي بحسب الإمكانات المخصصة، ويبقى تسويق في ما بينها لعرف الحجم والإمكانات المخصصة. ويبقى حل هذه الأزمة بالعمل الجدي على الصعيد الدولي لإعادة النازحين السوريين إلى بلدهم أو على الأقل إلى المناطق الآمنة من بلدهم، فنحن لا نستطيع الاستمرار في عملية تطبيع هذا الواقع لأنّ لبنان ليس لديه القدرة لتحمل أثرها على أي مستوى كان».

وقال: «إذا أخذنا مجمل التزامات البنك الدولي اليوم خلال المناقشات والعلاقة بين الحكومة والمجلس النيابي، نصل إلى مليار وسبعة ملايين دولار، منها ما هو قروض ومنها ما هو منح. المهم أن تؤخذ هذه المشاريع بالاعتبار، وقد تعاهدنا على أخذ هذا الأمر بالاعتبار والعمل على تحقيق هذه المشاريع، أما بالنسبة إلى موضوع ندوة اليوم فقد بينا أبعاد الأزمة السورية وجهتها وتأثيراتها النزوح السوري اقتصادياً وكيفية دعم السلطات المحلية، واعتقد أننا خلال مهلة شهر تقريباً سنعود إلى المجلس النيابي مع خطة شاملة لكل هذه المناطق اللبنانية».

بعد ذلك، أعلن بلحاج تعهد البنك الدولي بتطبيق كل هذه المشاريع.



المشاركون في الندوة (تموّر)

تمنى الحاضرون أن تتم زيادة حجم المبلغ الذي تعتبره متواضعاً قياساً على حجم الأزمة، وأن يشمل كل المناطق اللبنانية التي يستهلكها النزوح من الجنوب والشمال والباق لسبب هذا المبلغ فعلياً في الحد من الأثر السلبي للأزمة».

وأضاف: «هناك منظمات أخرى كما عرفنا من البنك الدولي تتعاطى في هذا المجال أوروبية ودولية وغيرها، لكن المطلوب أن يكون هناك تسويق في ما بينها لعرف الحجم والإمكانات المخصصة. ويبقى حل هذه الأزمة بالعمل الجدي على الصعيد الدولي لإعادة النازحين السوريين إلى بلدهم أو على الأقل إلى المناطق الآمنة من بلدهم، فنحن لا نستطيع الاستمرار في عملية تطبيع هذا الواقع لأنّ لبنان ليس لديه القدرة لتحمل أثرها على أي مستوى كان».

الجلسة الأولى

تركزت جلسة العمل الأولى على شرح أهداف الشراكة القطرية التي ارتكزت على أربعة مبادئ هي: الاتفاقية، التدقيق، والشركات والمرونة يحذ ذاته خلا ديمغرافياً وعامل عدم استقرار».

وأضاف: «يزداد تأثير الوجود السوري والفلسطيني الكثيف على الكيان اللبناني من جراء عوامل أربعة: أولها كون الوجود السوري والفلسطيني على الأرض اللبنانية وجوداً مسلحاً وغير منضبط في الإجمال، ثانياً كون الأزمة السورية والقضية الفلسطينية مجهولتي الأفاق مستقبلياً، ثالثاً الانقسام السياسي وحتى المعهضي، في لبنان تجاه الأزمات التي تصعب بالمنطقة من سورية إلى العراق فاليمن وسواها، ورابعاً محدودية القدرة اللبنانية على تحمل أعباء آثار الأزمة السورية اقتصادياً وأمنياً واجتماعياً، ومحدودية البنية التحتية اللبنانية على استيعاب هذا الكم من النازحين وتوفير متطلباتهم، الأمر الذي يدفع باللبنانيين إلى المزيد من الهجرة، وبالتالي إلى المزيد من الخلل الديمغرافي».

وختم: «لا شك أنّ دوركم كبير وجهدكم مشكور على صعيد مساعدة لبنان على مواجهة آثار الأزمة، إلا أنّها ببقايا محدودي الأثر على صعيد حماية الكيان اللبناني، ما لم يقترن ببرنامج عاجل لإعادة النازحين السوريين إلى المناطق الآمنة داخل سورية».

مؤتمر صحافي

بعد الندوة تحدث كنعان والمدير الإقليمي في مؤتمر صحافي مشترك، وتحدث كنعان فقال:

«اليوم يعيش في لبنان أكثر من 55 في المئة من غير اللبنانيين من نازحين سوريين ولجئين فلسطينيين، وعلينا أن نعرف حجم المشكلة التي شكلها هذا النزوح وما يقوم به البنك الدولي مشكوراً سيرحه بشكل مقتضب الأستاذ فريد بلحاج من التزامات البرنامج بهذه المشاريع، نحن شدّدنا على ضرورة أن يكون هناك دعم للسلطات المحلية أي البلديات التي هي على تماس مباشر مع النازحين السوريين، ليس هذه الاستراتيجية لها مقاربة آنية تتعلق بموضوع الوضع في سورية وتأثيره على لبنان على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والمالي، لهذا مضينا قدماً في تمويل مشاريع

بلحاج

بدوره، قال بلحاج: «استمعنا إلى بعض الملاحظات من أعضاء المجلس النيابي اللبناني في ما يخص استراتيجيات الشراكة بين البنك الدولي والجمهورية اللبنانية والتي سنبدأ بعد أشهر ونريد منها أن تتعلم من الدروس الماضية. هذه الاستراتيجية لها مقاربة آنية تتعلق بموضوع الوضع في سورية وتأثيره على لبنان على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والمالي، لهذا مضينا قدماً في تمويل مشاريع

اجتماع مشترك للبحث في تصريف الإنتاج بحراً

الحاج حسن: الجو الحكومي إيجابي لدعم فارق الكلفة



الحاج حسن مترشساً الاجتماع (اللاتي ونهرا)

الندار وتوقف عجلة الإنتاج وتوقف إيرادات الدولة من الرسوم والضرائب على كل عملية الإنتاج والشحن والتصدير».

وأوضح «أنّ موسم زراعية عديدة قادمة، وإذا لم نجد لها الحل في التصريف، فإنّ ذلك سيرتب كارثة على المزارعين، وقد بدأ موسم البطاطا في عكار يتأثر بعض الشيء».

وتابع الحاج حسن: «على الدولة أن تقوم بعملها لتفادي المشكلة الآتية الناتجة من إقفال المعابر البرية. وإن كلفة الشحن تختلف بين القطاعين الصناعي والزراعي ويعود ذلك إلى كلفة التبريد المطلوب للإنتاج الزراعي».

ترأس وزير الصناعة حسين الحاج حسن، قبل ظهر أمس، اجتماعاً مشتركاً للبحث في موضوع دعم الحكومة للبنانية فارق الكلفة التي ستترتب على المصدرين والمنجّين الصناعيين والزراعيين في حال اعتمادهم النقل البحري بعد إغلاق معبر نصيب على الحدود السورية - الأردنية والذي يعبر من خلاله نحو 50 في المئة من الصادرات اللبنانية. حضر الاجتماع المدير العام لوزارة النقل عبد الحفيظ القيسي، المدير العام لوزارة الصناعة داني جديعون، مدير عام وزارة الاقتصاد والتجارة عليا عباس، رئيس مجلس إدارة مديرة عام مرفأ بيروت حسن قريطم، رئيس مؤسسة «إيدال» نبيل عيتاني، وممثلون عن قطاع النقل البحري وعن الجمعيات الصناعية وتجمعات المزارعين.

وقال الوزير الحاج حسن: «نبحث اليوم في الدراسات الاقتصادية والمالية لطلب الاعتمادات اللازمة لدعم النقل البحري للمصدرين الصناعيين والمزارعين إلى دول الخليج والأردن والعراق، وخصوصاً أنّ صادراتنا إلى هذه الدول تعرضت لإرباكات نتيجة إقفال معبر نصيب. وقد لجا بعض المصدرين إلى طريق

سأل عن مصير بناء معمل في دير عمار خير الدين: خسائر تجميد العقد حوالي 800 مليون دولار

سأل الوزير السابق مروان خيرالدين عن مصير بناء معمل كهربائي في دير عمار «والذي يكبد لبنان خسائر نتيجة تجميد العقد الموقع مع شركة P Avax» اليونانية والتي تقدّر بما بين 600 إلى 800 مليون دولار، كان يمكن توفيرها من تمويل الخزينة للكمبرياء الذي انخفض عن سقف الملياري دولار نتيجة تراجع أسعار النفط العالمية».

وأوضح خيرالدين في حديثه إلى Arab Economic News أنّ «العقد الموقع مع الشركة اليونانية لبناء معمل دير عمار بقوة 550 ميغاواط، أقرّ في مجلس الوزراء، ومن ثمّ في مجلس النواب الذي وفر له تمويلًا بقانون خاص بقيمة 500 مليون دولار. وباشترت الشركة عملها، وأعدتّ خرائط المشروع والآلات المطلوب توافرها، حتى أنها صنّعت لدى شركة «جنرال إلكتريك»، توربينات خاصة وأبقعتها لديها نحو عام ونصف العام، لكنها بيعت إلى دولة أخرى حين عجزت الشركة عن تسديد ثمنها لامتياز لبنان عن دفع الأموال المطلوبة».

وقال: «علقت العقدة عند تضارب الآراء مع بند الضريبة على القيمة المضافة لجهة ما إذا كان يجب ضمه إلى العقد أم لا، مقدراً حجم تلك الضريبة بنحو 50 مليون دولار». وسأل: «هل تختلف في شأنها وندع القطاع يخسر نحو 1.5 مليار دولار؟».

ورأى أنّ السبب يكمن «في لامرئية القرار الإداري لتركيبية الدولة»، محملاً المسؤولية «لوزارتي الطاقة والمال ورئيسة مجلس الوزراء وديوان المحاسبة والنظام الإداري الذي يوزّع الصلاحيات على أكثر من مديرية ومرجع».

واعتبر أنّ «تجميد العقد نتيجة الخلاف على بند الضريبة سيضفي إلى النتيجة عينها وسيرتب على الدولة خسائر جسيمة أبرزها عدم بناء المعمل والاستمرار في تمويل القطاع بنحو ملياري دولار. ولكن ستسدّد هذه الضريبة عند كل فاتورة وتستردّها بعد ثلاثة أشهر، فتكون بذلك توفّر السيولة للشركة».

موظفو مستشفى حاصبيا الحكومي: لوقف المعاناة التي تمس أكثر من مئة عائلة

حاصبيا – رانيا العشي

دعت لجنة موظفي مستشفى حاصبيا الحكومي إلى وقف هذه المعاناة التي تمسّ لقمّة عيش أكثر من مئة عائلة في حاصبيا، وإلى وقف زيادة تراكم الأشهر غير المدفوعة للموظفين».

وأصدرت اللجنة بياناً جاء فيه: «نظراً إلى الأوضاع المالية الصعبة التي تمرّ بها مستشفى حاصبيا الحكومية، الذي وصل إلى حدّ يعجز الموظف عن تحمل تبعاتها، نشأنا جميع المسؤولين والمراجع المعنية بالعمل على حلّ مشاكلنا المتعلقة بعدم دفع الرواتب المتأخّرة والفروقات»، أعلن الموظفون عن «تأجيل الاعتصام والتوقف عن العمل إفساحاً في المجال للاتصالات الجارية بين إدارة المستشفى ووزارة الصحة العامة»، وأكدوا على المطالب التالية:

- وقف هذه المعاناة التي تمسّ لقمّة عيش أكثر من مئة عائلة في حاصبيا.

وقف زيادة تراكم الأشهر غير المدفوعة للموظفين.

مطالبة الجهات المعنية بضمّ الموظفين إلى ملاك الإدارة العامة وفصل رواتب الموظفين عن آلية تحصيل القوانين من وزارتي الصحة والمالية».

لجنة الطعن بقانون الإجراءات استنكرت التعرض لرئيسها

أعلنت لجنة المحامين المولجة بالطعن وتعديل قانون الإجراءات، في بيان، أنه تمّ تهديد رئيسها المحامي أنيب زخور مجدداً عبر مواقع الكترونية وصفحات على موقع التواصل الاجتماعي facebook، والتي تدعي تمثيل المالكين، كما تمت استباحة صفحته القانونية على موقع التواصل الاجتماعي وتوجيه حملة منظمة للتخريب به ولتشويه سمعته وتهديده لنتيجه عن ممارسة مهنته وعرقلة أداء رسالته التي يقوم بها في موضوع الإجراءات، وهذه الأمور يعاقب عليها قانون العقوبات وقانون تنظيم مهنة المحاماة وعقوباتها منسوخة كعقوبة الاعتداء على قاض أثناء تدايته لوظيفته».

وأشار البيان إلى أنّ رئيس اللجنة قد تقدم بشكويين

نشاطات اقتصادية



قزي والسفير المصري (اللاتي ونهرا)

● التقى وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعيتر كتلة نواب عالية: وزير الزراعة أكرم شهيّب، هنري حلو، فؤاد السعد، فادي الهبر، وتمّ البحث في الشؤون الإنمائية لمنطقة عاليه والمشاريع التي هي قيد التنفيذ، وحضرة القضاء من العام 2015، حيث أكد زعيتر إعطاء الأولوية لتأمين وتأهيل وصيانة شبكة الطرق وفق الأولويات التي سيتمّ تحديدها وضمن الاعتمادات التي ستتوفر لوزارة الأشغال.

وتابع مع النائب نبيل نقولا ورئيس بلدية جديدة طنطون جيارة الشان الإنمائية للمنت الشمالي والمنطقة الجديدة – السد – البوشية – ياقوت.

ولفت نقولا إلى «تأكيد الوزير زعيتر أنّ التنفيذ بدأ في هذه المنطقة على أنّ يتمّ تنفيذ بقية الأشغال خلال الفترة المقبلة، وحرصه على توزيع الإنماء في المناطق اللبنانية كافة وضمن الإمكانيات المتوافرة والإنماء المتوازن».

وأطلع زعيتر على الحاجات الإنمائية للمنطقة مع كل من النائبين هادي حبيش وبلال فرحات والنائب السابق طلال المرعي وفعاليات من مختلف المناطق اللبنانية، شاكرين له تعاونه وتلمسه حاجات المناطق الملحة».

● استقبل وزير العمل سجعان قزي سفير مصر في لبنان محمد بدر الدين زايد ويبحث معه في وضع العمال المصريين في لبنان.

وقال قزي بعد اللقاء: «أبدت كل استعداد لتسهيل وجود العمال المصريين في لبنان من ناحية الضمانات الاجتماعية وسنبحث قريباً مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في كيفية تخفيف الأعباء التي هي مصدر شكوى من بعض العمال الأجانب لا سيما المصريين منهم».

وأكد زايد، من جهته، «الإيمان المشترك بحسن رعاية مواطني البلدين الذي يشكل الجزء الرئيسي للعلاقة بين لبنان ومصر، حيث أنّ الشعبين تربطهما علاقات شديدة الخصوصية».

ثم استقبل قزي وفدًا من نقابة عمال مستشفى البرون الحكومي برئاسة سعد باسيل عرض معه واقع مستشفى البرون وتخلي الضمان الاجتماعي عن